

مضامين ومدلولات التحولات

الدولية بعد الحرب الباردة

أ/ مصطفى بخوش

قسم الحقوق

كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية

جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخص:

Résumé:

La chute du mur de Berlin en 1989 bouleverse le paysage stratégique mondial. De 1945 à 1989 le système international était dominé par la guerre froide. Pour l'ouest l'ennemi désigné était bien l'URSS et ses alliés.

La chute du mur de Berlin. La décomposition de l'URSS mets un terme a l'ordre bipolaire international, mais du même coup surgissent des mutations systématiques, idéologiques et géopolitiques dans l'ordre international.

La chute de l'ancien ordre international remet en cause les frontières. L'effondrement de l'idéologie socialiste crée un vide idéologique. La disparition de menace et d'ennemi brouille les stratégies.

عرف النظام الدولي تغيرات

كبيرة مباشرة بعد سقوط جدار برلين

ونهاية الحرب الباردة، يمكن حصرها

إجمالاً في:

1- التحولات الجيوسياسية.

2- التحولات الاقتصادية.

3- التحولات القيمية.

والدراسة محاولة لرصد هذه التغيرات

ومن ثم فهمها واستيعابها.

تمهيد:

شهد النظام الدولي تحولات كبرى منذ سقوط جدار برلين، حيث برزت مقاربة عالمية تدور حول قيم الديمقراطية، الحرية، حقوق الإنسان و التعددية، تحاول أن تفرض نفسها بوسائل وأدوات مختلفة (استخدام المؤسسات المالية الدولية، الحصار المقاطعة الاقتصادية...).

هذه التحولات التي سمحت ببروز مثل هذه المقاربة، يمكن حصرها في ثلاث مجالات:

1 - التحولات الجيوسياسية: التي ترتبت عن إعادة توزيع عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي، وانعكست على الجغرافيا السياسية بزوال الاتحاد السوفياتي، وتفكك الكتلة الشرقية، ثم توسيع الاتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي وإعادة طرح مسألة الحدود من جديد .

2- التحولات الاقتصادية: والتي تجلت في التوجه نحو بناء نماذج تنموية تركز على اقتصاد السوق، والانفتاح على الخارج وبروز كتل تجارية حول بعض الأقطاب الاقتصادية مع تطور نوع من المنافسة بين هذه الكتل و كذا عولمة الاقتصاد وتسارع حركة رأس المال .

3 - التحولات القيمية: فيعد سقوط الأنظمة الشيوعية، برزت نظريتان حاولتا تقديم منظور شامل لتوجيه العمل ، الأولى نظرية نهاية التاريخ (فوكوياما) ، و التي تؤكد أن الديمقراطية الليبرالية الغربية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه، بعد انتصارها على الشيوعية، أما الثانية فهي نظرية صدام الحضارات (هاننتغن) والتي حاولت إيجاد عدو جديد من خلال تغيير صراع الإيديولوجيات الذي ساد خلال الحرب الباردة بصراع الحضارات و الثقافات .

وسنحاول أن نناقش هذه التحولات بشيء من التفصيل.

أولا : التغييرات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة .

نتج عن نهاية الحرب الباردة تحول لا مثيل له، فلأول مرة منذ القرن الخامس عشر يحدث تغيير في النظام الدولي بدون حرب، ولكن بإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى، الشيء الذي انعكس على الوضع الإستراتيجي ما بعد الحرب الباردة، في شكل مراجعة الخريطة الجيوسياسية التي نتجت عن نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية وهذا ما يطرح العديد من الإشكالات على مستوى التنظير لما يعرف الآن بالنظام الدولي الجديد، حيث يرى "بيار هسنر" " أن كل من نظام يالطا "Yalta" (الثنائي) ونظام فرساي "Varsailles" (الحدود) وكذلك نظام وستفاليا "Westphalie" (الدولة الأمة)، كل هذه النظم هي محل تساؤل اليوم"¹.

ويمكن أن نحصر تجليات هذا التحول في :

1 - التحولات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، والتي أدت إلى انتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية، ثم جاء انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال حلف وارسو ليقفل من أهمية الفكر الإستراتيجي الغربي، ويعيد طرح مسألة التهديد بشكل جدي، فبعد ما كان الخطر الشيوعي هو البوصلة التي توجه العالم الغربي و تضبط مساراته، وتضمن تماسكه اتجاه الآخر، يجري وبشكل حثيث البحث عن عدو جديد، يضمن تماسك واستمرارية الغرب .

إن هيمنة التنافس والصراع بين القطبين على النظام الدولي في الفترة (1945-1989) خلقت نوعاً من التجانس و الانسجام فبالنسبة للغرب العدو واضح، محدد و واحد هو الاتحاد السوفياتي و حلفاؤه (الشيوعية)، والعكس صحيح كذلك بالنسبة للشرق، العدو واضح، محدد و واحد هو الولايات المتحدة و حلفاؤها (الإمبريالية)، وهكذا وبالنظر إلى التهديدات والأخطار التي يمثلها كل طرف على الآخر، تم بناء استراتيجيات الحرب الباردة، والتي تميزت باحترام قواعد لعبة الردع النووي المتبادل والعقلانية .

وقد أدركت الإدارة الأمريكية كما يشير إلى ذلك " سمير أمين " ² أن تخلي موسكو عن الاشتراكية، واندماجها في المحيط الدولي الجديد الذي ترتب عن نهاية الحرب الباردة لابد أن يؤدي إلى تآكل التحالف الأمريكي الأوربي الياباني (الذي شكل القاعدة الأساسية للهيمنة الأمريكية) طبيعياً مع الزمن و بالتالي فلا بد من استبدالها بمشروعية أخرى للتحالف، وجدتها أمريكا في التهديد الذي يمثله العالم الثالث. وأثناء عملية البحث هذه عن عدو جديد، تم توظيف مجموعة من النظريات والأفكار بعضها قديم و آخر جديد، نذكر منها على وجه الخصوص نظرية (التحدي - الاستجابة) لتوينبي، والتي تؤكد أن وحدها المدنيات (الحضارات) التي تواجه تحديات وأخطاراً تزدهر وتتمو، والعكس صحيح ففي غياب تحدي خارجي تدخل الحضارة في حالة مراوحة المكان ثم الانحلال، أما النظرية الثانية فهي نظرية الكتلة المزدوجة لكانيتي التي ترى أن "الإمكانية الأضمن و الوحيدة في الغالب التي تملكها كتلة (أو دولة) للحفاظ على نفسها و تماسكها، إنما تكمن في وجود كتلة ثانية (أو دولة) ترتبط بها، وسواء توأجتا أو تبادلتا التهديد جدياً في اللعبة، فإن الحكم بكتلة ثانية أو حتى التخيل الكثيف لها يتيح لها ألا تتفكك"³. ويمكن أن نشير كذلك إلى نظرية جديدة هي نظرية " صدام

الحضارات " لصاحبها صماويل هانتغتن، التي سنفصل فيها لاحقاً. ورغم هذا الجهد النظري، فيبدو أن الوضعية مازالت معقدة، وهذا راجع لتزامن ثلاث تحولات :

أ- نهاية الحرب الباردة على المستوى الإستراتيجي سجلت ظهور عالم بدون معالم ثابتة حيث أعيد طرح مسألة الحدود التي هي في غالبها نتاج ترتيبات ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية (نظام فرساي).

ب- العولمة على المستوى الاقتصادي سمحت، ببروز عالم بدون حدود، حيث برز اتجاه قوي في العلاقات الدولية يتجاوز الدولة، ويعيد طرح مفهوم الدولة الأمة للنقاش (نظام وستفاليا) .

ج- نهاية الشيوعية على المستوى الإيديولوجي، خلقت عالم بدون عدو واضح، فالخطر القديم زال والعمل جار لخلق عدو جديد، يلعب نفس الدور الذي لعبه في السابق التناقض شرق - غرب (نظام يالطا).

ترامن هذه المستويات الثلاث عقد الوضعية لأنه يجب التفكير وفي نفس الوقت في

عالم بدون معالم، وبدون حدود، وكذلك بدون عدو أو تهديد واضح .

2 - ساهمت حرب الخليج بصورة كبيرة في إعادة تعريف النظام الدولي، حيث مثلت نهاية حرب الخليج فرصة مناسبة للإدارة الأمريكية للإعلان على ما أسماه الرئيس " بوش" نظام دولي جديد (خطاب بوش في سبتمبر 1990)، وكما يقول سمير أمين : " فإن قرار حرب الخليج قد اتخذ في واشنطن بكل حرية، بوصفه إحدى الوسائل المنوي استخدامها لمنع تشكل الكتلة الأوروبية، وذلك عن طريق إضعاف أوروبا (عبر السيطرة الأمريكية المنفردة على النفط) وإبراز هشاشة البناء الأوربي السياسي نفسه (عبر إبراز اختلاف وجهات النظر فيه)، وأخيراً عن طريق استبدال الفزاعة القديمة المستهلكة - الخطر الشيوعي - بتهديد جديد - الخطر القادم من الجنوب -" ⁴، وباختصار أظهرت حرب الخليج بأن التقارب بين الشرق والغرب لم يضع حداً لكل التناقضات، وإنما أعاد هيكلتها، بمعنى أن التناقض شمال - جنوب حل محل التناقض شرق - غرب، بل أكثر من ذلك كشفت حرب الخليج عن تناقضات داخل المعسكر الغربي نفسه، فمن الواضح الآن أن الولايات المتحدة تستخدم سيطرتها العسكرية على النفط، لكي تفرض هيمنتها على الجميع، ولممارسة الابتزاز السياسي على الجميع، بما في ذلك أوروبا، وهو الأمر الذي كشف عنه بمرارة وزير الدفاع الأسبق جون بيار شفانمان في كتابه " حرب الخليج دفعتني للإستقالة " حين قال : " هل نحن متأكدون بأننا في صحة جيدة، بعد أن أصبحت أمريكا تمسك بيدها على بترول الشرق الأوسط ؟ (بعد حرب الخليج)، أوروبا

مثل اليابان هما الآن تحت رحمة أمريكا (...) في هذه الحرب تقلصت اليابان وألمانيا المنتصرتان في الحرب الاقتصادية، وأجبرتا على دفع حصصهما بالرضى أو بالإكراه (...) لذلك سعت أمريكا عن طريق حرب الخليج للسيطرة المباشرة على بترول الشرق الأوسط، وسوف تستعمل سعر برميل النفط كأداة حاسمة وأخيرة لفرض الطاعة على الآخرين وتدعيم إمبراطوريتها⁵. لقد كشفت حرب الخليج بعض أبعاد النظام الدولي الجديد من خلال واقعتين:

أ - **على المستوى العالمي** : أظهرت أن العالم الثنائي القطب لم يكن سائرا نحو التحول إلى عالم متعدد الأقطاب من الناحية الإستراتيجية، بل العكس سيحل محل الثنائية القطبية عالم ذو قطب واحد تحت الهيمنة الأمريكية.

ب- **على المستوى الإقليمي** : أظهرت أن النفط وليس النزاع العربي الإسرائيلي، هو الذي أصبح العامل المحدد في الشرق الأوسط، ففي مرحلة الحرب الباردة كانت المصلحة الاستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة تقضي بأن تكون إسرائيل حليفا عسكريا قويا، وكانت إسرائيل تؤمن نقطة ارتكاز ثابتة في المنطقة ضد النفوذ السوفياتي، أما اليوم وقد تغلبت مفاهيم التنافس الاقتصادي على المجابهة العسكرية، فيمكن للنفط وللسلطة السياسية التي يمثلها أن تكسب أهمية أكبر في الفكر الإستراتيجي الأمريكي.

هل أطلقت حرب الخليج ميكانيزم هذا التحول في الأولويات، أم أن خطاب النظام الدولي الجديد في ولادة عالم يختلف عن ذلك الذي ألفناه ... عالم تعترف فيه كل الشعوب بالمسؤولية المشتركة نحو الحرية و العدل ... يحترم فيه القوي حقوق الضعيف ... وتستطيع من خلاله شعوب العالم شرقا وغربا، شمالا وجنوبا أن تزدهر، و تعيش في وئام (من نص خطاب الرئيس بوش يوم 11 سبتمبر 1990) "هو الذي سيسود. لكن وكما أشرنا سابقا، يبدو أن أنصار النظام الدولي الجديد يتجهون اليوم نحو تطوير استراتيجية مزدوجة، ليس من أجل " احتواء الشيوعية " كما كان في السابق، بل من أجل " احتواء الرأسمالية " من جهة و " خلق عدو جديد " هو الجنوب من جهة أخرى، هذه الإستراتيجية المزدوجة هي التي تقودنا اليوم، لنعيش حروبا ساخنة هذه المرة على مستوى الاقتصاد والتجارة، وهنا نشير إلى مسألة هامة كشفت عنها حرب الخليج، وهي عملية إعادة ترتيب عناصر القوة، حيث أنه بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، شاع الحديث عن زوال أهمية القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية، لكن حرب الخليج أكدت على أن العنصر العسكري عامل محدد وحاسم في قوة الدولة، وأن الذي حدث يعبر فقط عن إعادة هيكلة عناصر القوة في النظام الدولي، فبعدها كانت الأولوية تعطى للعامل العسكري، أصبح

اليوم التركيز أكثر على العامل الاقتصادي، وهو ما يعكس "تدني منفعة القوة العسكرية مقارنة بالمرحلة السابقة، فانتهاج الحرب الباردة أنهى مركزية لعبة الردع النووي أو التقليدي الكثيف، فيما حصل صعود في دور القوة الاقتصادية وهو ما سماه جوزيف ناي " JOSEPH NYE " ممارسة النفوذ دون الحاجة للقوة "7، وأشار إليه الكثير من المفكرين ففي مؤلفه الهام يؤكد الاقتصادي ميشيل ألبيير "MECHEL ALBERT" أن نهاية الحرب الباردة فتحت المجال على مصراعيه، للصراع بين أنماط مختلفة من الرأسمالية، نفس الشيء لاحظته بول كينيدي "PAUL KENNEDY" في كتابه "صعود وهبوط القوى العظمى"، وكذا كتاب لستر ثرو "LESTER THROW" "رأس برأس: الحرب الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية". كما تشير إلى أن هذه الاستراتيجيات المزدوجة (احتواء الرأسمالية - خلق عدو جديد) كانت وراء بروز فكرة الدولة الحاجزة بتعبير "EAN CHRISTOPHE RUFIN" أو الدولة المحورية بتعبير "بول كينيدي" والتي هي دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشر مع الشمال (حالة دول حوض المتوسط، المكسيك)، لتشكل تخوم "LIMES" الثنائية الجديدة شمال-جنوب، تكون وظيفة هذه الدولة الحاجزة أو المحورية، امتصاص التوترات القادمة من الجنوب وإضعافها، حتى لاتصل إلى قلعة الشمال، ومقابل هذا تستفيد من بعض الامتيازات التي تساعدها على أداء هذا الدور فقط (الشراكة الأورومتوسطية اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا (ALENA))، ويمكن تحديد وتلخيص دور الدولة الحاجزة النظري، في كلمة واحدة: ضمان استقرار الشمال، ومهما يكن حجم الدولة الحاجزة الجنوبية، ومواردها وتاريخها ونظامها السياسي، فهي حين تلامس التخم LIME تملك شيئاً لا يقدر بثمن، ثروة لا تنفذ هي مساهمتها في حفظ أمن الشمال، وهو الشيء الذي يؤهلها للانخراط في ترتيبات اقتصادية جغرافية، هدفها منع تطور اللاتوازات (الاقتصادية، الديمغرافية...) وإضعاف حركيتها كي لاتصل إلى الشمال.

ثانياً: ظواهر الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة .

شهد النظام الاقتصادي العالمي خلال العشرية الأخيرة، تغييرات هائلة سيكون لها أثر كبير في تحديد الخريطة الجيوسياسية للنظام الدولي خلال العقدين القادمين، حيث دخلنا في مرحلة ما بعد "بروتن وودز" "Bretten Woods" (النظام الذي حكم الاقتصاد العالمي بعد نهاية الحرب العالمية II)، التي يميزها الاتجاه نحو إقامة كتلات إقليمية اقتصادية كبرى، تعكس العلاقات والتفاعلات بين الدول الرأسمالية المحكومة بديناميكية العولمة / الإقليمية .

أ - ديناميكية العولمة / الإقليمية: المنتبج اليوم للتحولات العميقة التي مست الاقتصاد العالمي، سيلاحظ مجموعة من الظواهر الجديدة المرتبطة أساسا بالثورة الصناعية الثالثة، وهي ثورة تستند إلى المعرفة، ولها تطبيقاتها في العديد من المجالات خصوصا ثورة الاتصالات والمواصلات التي فتحت عصرا جديدا في طريق عولمة الأوضاع والأحداث الاقتصادية وحتى الاجتماعية، وهو ما انعكس مباشرة على الواقع " فديناميكية الاقتصاد الدولي اليوم محكومة بقوتين متناقضتين في الظاهر لكن تعملان بطريقة تكاملية، من جهة حركة عولمة تغطي الأسواق لتؤثر على استراتيجية المنتجين، ومن جهة أخرى مسار بناء تكتلات إقليمية، والتي تعكس التنافس الدولي على الأسواق⁸ فالعولمة والإقليمية لا تعملان بطريقة متضادة بل العكس، إذ أن المبادلات الدولية تتمحور أصلا حول الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان. وكل واحد من هذه الأقطار يعمل على تدعيم إنشاء فضاء جهوي مع دول الجوار الجغرافي، يتم فيه المبادلات أكثر مما تنص عليه منظمة التجارة العالمية (OMC) وهذا ما يتيح للدول المنخرطة فيه أفضلية مقارنة بالدول الأخرى. وحتى نفهم هذه الديناميكية الجديدة، يجب أن نقرب من المفهومين ونشرحهما فالعولمة كما يشير إلى ذلك " زكي العابدي"⁹ عبارة عن حركة كونية، فيها تعيد المجتمعات النقاش حول علاقتها من حيث المكان والزمان، وهذا بالنظر للارتباطات التي خلقت علاقات جوار كوكبية (الجغرافيا)، ورمزية (الانتماء لنفس العالم) ومؤقتية (التسارع)، هذا الاقتراب كما نلاحظ يركز على دور التطور الحاصل في مجال الإعلام الآلي والاتصال والمواصلات، وهناك اقتراب آخر" يعتبر ظاهرة العولمة نتيجة لمسار طويل لتكامل المبادلات الدولية من قبل الشركات الضخمة وتعود بدايته إلى نهاية القرن 19، وتفسر خاصة بتدويل السوق والاستثمار والإنتاج والتسيير والتمويل"¹⁰. وعموما نشير إلى وجود اتجاهين نلخصهما في: الاتجاه الأول يرى في العولمة أنها تهديد وخطر على الدولة الأمة، واتجاه ثان يرى أنها تفتح الباب أمام مزايا جديدة. أما مصطلح الإقليمية فهو يستعمل اليوم للتعبير عن ظاهرة اقتصادية تتمثل في التمرکز المنزاد للتبادلات الدولية حول ثلاث كتل كبيرة في العالم (أمريكا، أوروبا جنوب شرق آسيا)، والجانب السياسي لهذه الظاهرة يتمثل في التوجه الجديد الذي أخذ يتبلور لدور الدول الكبرى، التي تريد تمتين الروابط الاقتصادية، وتطوير أشكال تعاون جديدة قائمة على أساس إقليمي، لأسباب متعددة: الجوار الجغرافي (قرب المسافة يترجم اقتصاديا بانخفاض تكاليف النقل)، الهاجس الأمني(استثمار دولار في منقطة بعيدة جغرافيا قد يحقق أرباحا تجارية و فقط، أما

استثمار دولار في منطقة الجوار الجغرافي فبالإضافة إلى أنه يحقق أرباحا تجارية، فهو يضمن الاستقرار وبالتالي الأمن) العامل الثقافي التاريخي.

فالعولمة تخترق مسار الإقليمية، الذي يتطور ليشكل لنا ما يعرف بالثلاثية القطبية (TRIADE)، التي تعكس اتجاه الاقتصاد العالمي ليتشكل عبر نظم إقليمية لكنها في نفس الوقت مفتوحة ومتكاملة في علاقاتها المتبادلة، هذا وفقا لمبادئ وتصورات المنظمة العالمية للتجارة، والجدل القائم اليوم بين العولمة والإقليمية يقود إلى اعتبار تطور مسار العولمة يدعو إلى تعميق الإقليمية، وهذا يبدو واضحا بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث تصاعفت مشاريع التكامل الإقليمي، وأكثر من ذلك التجارب التي كانت قائمة، اتجهت نحو التوسع والتعميق، للتكيف مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة (توسيع الاتحاد الأوربي، توسيع مجال اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا ALENA ...) التي تقوم على فكرة تحرير المبادلات والمنافسة الاقتصادية، وهي عبارة تخفي في الحقيقة الصراع القائم بين أقطاب الثلاثية من خلال عملية إعادة هيكلة الأسواق.

ب - التوزيع غير العادل للثروات في العالم:

كنا أشرنا إلى فكرة الإستراتيجية المزدوجة "مواجهة الرأسمالية" / "خلق عدو جديد"، التي نشأت بعد الحرب الباردة والتي ترجع إلى انهيار الاتحاد السوفياتي، وتفكك حلف وارسو، الأمر الذي أدى إلى اختفاء التهديد الشيوعي، ولإيجاد بديل عنه يشدد الفكر الغربي على أن الجنوب مصدر للخطر والتهديد على الأمن العالمي، بسبب تدني معدلات النمو الاقتصادية في معظم دول العالم الثالث، والمصحوبة بتنامي الظروف المسببة للاضطرابات الاجتماعية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات عدم الاستقرار السياسي، وبحسب الخبير الاقتصادي الأمريكي "جون كينيث جاليت" فإن الفقر سيكون المصدر الأول للفوضى العالمية، وأن المآسي البشرية سيكون مصدرها الحروب الداخلية أكثر منها النزاعات الخارجية، والتي ستدور معظمها في دول العالم الثالث وهو ما كشفه التقرير الذي صدر عن الأمم المتحدة بعنوان: "أوضاع الفوضى" إذ يشير التقرير الذي حمل العنوان الفرعي: "الآثار الاجتماعية للعولمة إلى أن التوسيع العالمي لقوى السوق العالمية قذف بالمجتمعات في أتون اضطرابات ونزاعات دموية وأن الشركات متعددة الجنسيات الموجودة خارج نطاق أي سيطرة سواء كانت محلية أو قومية أو دولية تملك حاليا ثلث الثروات الإنتاجية العالمية، وإن سياسات المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مسؤولة عن

تفجير ثورات الفقراء في كثير من البلدان النامية"¹¹. و الواقع أن دراسة التطور الاقتصادي في العالم خلال العشرية الأخيرة يبرز جملة من الحقائق التي لا تقبل الجدل :

- تمركز الثروة العالمية في عدد محدود من بلدان الشمال، حيث يملك 16 % من سكان العالم في بداية التسعينات 82 % من الثروة العالمية، بينما نجد أن 61% من سكان العالم لا يملكون إلا 5 % من هذه الثروة (أنظر الشكل 2;1).

- ازدياد اتساع الهوة بين بلدان الشمال و بلدان الجنوب خلال هذه الفترة، فمثلا ازداد الناتج الداخلي الخام في بلدان الشمال ب 18592 دولار خلال الفترة الممتدة بين 1965 و 1990، أي بمعدل 833 دولار سنويا، بينما نجد أن الناتج الداخلي الخام لكل فرد في إفريقيا جنوب الصحراء و في نفس الفترة ارتفع ب 206 دولار فقط، أي بمعدل 8.5 دولار سنويا لكل شخص.

- يملك أكثر من 4 مليار إنسان في العالم أقل من خمس عائدات العالم، في حين يستفيد أقل من خمس سكان العالم من أكثر من أربعة أخماس الثروة العالمية .

- تقسيم العمل الدولي القائم على التخصص جعل من منطقة الجنوب مجرد ممون بالمواد الأولية الطاقوية، و سوق استهلاكية واسعة، أكثر من ذلك تشير دراسة مشتركة للبنك الدولي و لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية " OCDE"، إلى أنه من المتوقع أن تتحسن مداخيل صادرات الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي بحوالي 90 إلى 169 مليار دولار في السنة على حساب بلدان العالم الثالث وهذا نتيجة تحرير التجارة العالمية .

والملاحظ أن المعطى الاقتصادي يدفع بشكل قوي هو الآخر نحو تشكل ثنائية شمال/ جنوب، تتميز عن تلك التي عرفتها مرحلة السبعينات بأنها تتجاوز المستوى الاقتصادي لتنتقل إلى المستوى السياسي والاجتماعي وهو ما يسهل تصوير الجنوب على أنه "مجرد مجموعة من البرابرة التي تريد غزو الشمال وتحطيمه"¹².

ثالثا- بروز المتغير الثقافي والاجتماعي بعد الحرب الباردة:

عندما نتكلم عن بروز المتغير الثقافي الاجتماعي بعد الحرب الباردة لا نقصد بذلك أنه كان غائبا أو غير موجود خلال الحرب الباردة، لكن كل ما في الأمر أنه كان لا يظهر بفعل حدة الصراعات الأيديولوجية بين الكتلتين، والتي اختصرت العالم في ثنائية شيوعية/ رأسمالية، وفسرت على أساسها كل النزاعات.

أ- مبررات بروز المقاربة الصراعية الصدامية:

الواقع يكشف أن النزاعات تقوم على أساس المصالح أكثر مما تقوم على أساس الإيديولوجية، ولكن يجري إخفاء الأولى بالثانية، غير أن هذا لا يعني التقليل من دور العامل الإيديولوجي في الصراع خلال الحرب الباردة، لكن لا يجب أن تخفى الرهانات الحقيقية التي تمثل الجانب الجيوسياسي (الأمن)، السوسيواقتصادي (التمتية والاستقرار) .

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي برز توجه لإحلال الإسلام محل الشيوعية، من أجل ضمان التماسك، وهذا بتوظيف مسألة الهوية أو الحضارة للتأكيد على أن الخطر الأكبر في المستقبل هو في القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب، وبين المسيحية والإسلام، والمأساة في البوسنة و كوسوفو بينت حدة التناقض القائم الذي وصل إلى حد التصفية العرقية . إن محاولة إحلال الإسلام محل الشيوعية وجدت من ينظر لها، ويؤسس لها فالمقاربة الصراعية أو الصدامية التي تزعمها هانتغتن " Huntington " وبعض مسؤولي الحلف الأطلسي، تطرح مسألة غياب عدو يمكن أن يؤدي دور الفزاعة التي تضمن تماسك الغرب ، وهو الأمر الذي سعى برنارد لويس Bernard Lewis إلى إيجادها في كتابه " الإسلام والغرب " ، وعقدت من أجله ندوات وملتقيات عديدة، منها تلك التي عقدت في فيفري 1996 ببرلين¹³ لمناقشة نظرية صدام الحضارات مطبقة على ظروف البحر الأبيض المتوسط، تم خلالها التأكيد على وجود شواهد توحى باكتساب المواجهات بين المجتمعات المطللة على ضفتي المتوسط، خواص يمكن إرجاعها إلى صدام بين الحضارات المسيحية اليهودية في الشمال، والإسلام في الجنوب، وهو ذات الأمر الذي أشار إليه فيلسوف المتوسط " F. Braudel " حيث طرح مصطلح " الحضارة " كخط موجه يسمح بفهم الواقع المتوسطي وحتى الدولي، فهو يرى أنه في منطقة المتوسط توجد ثلاث مجموعات ثقافية حضارية، تتدافع في ما بينها عبر التاريخ متجاوزة حدود الدول (الغرب، الإسلام، العالم اليوناني)، هذه الثلاثية تشكل حسب Braudel دائما أعداء متكاملين " ennemie complementaire " ¹⁴ ، وهنا نشير إلى مسألة مهمة أشار إليها " François Burgat " ¹⁵ ، وهي أن الهوية أو الحضارة هي مسألة نسبية لا يمكن تعريفها أو تمييزها إلا بوجود الآخر الذي يخالفها ويناقضها، وبالتالي فالهوية تمتلك حق وجودها على أساس وجود الآخر، أي على مبدأ التعريف بالنقيض، فإذا سقط النقيض سقطت معه، وهو الشيء الذي يدفع الآن الغرب لجعل الإسلام يحل محل الشيوعية . إن توحيدا حقيقيا للشمال أمر ممكن، عن طريق تحديد قيمه بعكسها، بما يناقضها أو يهددها، وهنا تمت عملية التصور الكثيف للخطر، فهو الجنوب وهو الخطر الإسلامي،

وهو القنبلة النووية الإسلامية، أو هو الإرهاب، حتى مشروع الشراكة الأورمتوسطية تم توظيفه في هذا الاتجاه، بداية من التسمية فهو أورمتوسطي وليس أوربي - عربي، أو متوسطي فقط، فهو يثبت لطرف هويته وانتمائه الأوربي، وينفي عن الطرف الثاني العربي الإسلامي هويته، ثم مرورا بتاريخ ومكان انعقاده: حيث ذكر مانويل ماران " Manuel Marin " المفوض الأوربي المكلف بالسياسة المتوسطية في كلمته في ندوة برشلونة الأب " UrbainII "، الذي دعا يوم 27 نوفمبر 1095 م (يوم انعقاد ندوة برشلونة يمثل الذكرى 900 لهذه الدعوة) الملوك المسيحيين لفتح الأرض المقدسة وتحريها"¹⁶، وهذه الدعوة تمت انطلاقا من مدينة برشلونة، ولهذا الغرض بالذات تم اختيارها، كما أشار إلى ذلك حاكم مقاطعة كتالونيا " لأنها كانت المدينة التي انطلقت منها الحملات الصليبية قبل عدة قرون بدعوة من الفاتيكان آنذاك "¹⁷. وبعد تسعة قرون لنا الحق أن نتساءل: هل أن عقلية الحروب الصليبية زالت وانتهت، أو أنها أخذت تتمظهر في أشكال وأطر جديدة؟

إن استقرار أكثر من تسعة ملايين مسلم في أوربا يطرح مشكلة الاغتراب وعدم الانسجام، مما يجعلهم قابلين للتسييس من قبل حركات إسلامية، وهو ما يطرح مسألة الهوية التي أشرنا إليه سابقا في شمال وجنوب المتوسط على حد سواء، فالمطروح في الشمال اليوم هو مفاهيم الأصيل والدخيل، ومسائل الاندماج والاستيعاب والمواطنة وهي مسائل تثير حساسيات اتجاه انقضاء الهوية الأوربية، فالإسلام اليوم أصبح واقعا قائما في أوربا يعمل على الإدماج الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر شكلا من أشكال التكوين عن طريق التأكيد على الخصوصيات التي تفصله عن المجتمع المهيمن.

إن الأوهام الثقافية إلي عرفتها روما بعد هزيمة قرطاجة مشابهة للأوهام التي تترسخ اليوم محل المواجهة بين الشرق والغرب، مواجهة يسودها التعارض بين الشمال والجنوب "ففي عام 146 قبل الميلاد أحرقت الفيالق الرومانية قرطاجة، وبذلك فقدت روما آخر عدو في وسعه منافستها، ومثلما فعلت روما بعد دمار قرطاجة حين اخترعت عدو جديد هو " هؤلاء البرابرة المحرومين من الحضارة، ومن الواجب أن نحملها إليهم، أو أن نقاتلهم إذا حاولوا تهديدنا"¹⁸، وبذلك اخترعت كتلة مزدوجة هي الإمبراطورية / البرابرة، يفعل الغرب نفس الشيء بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، ويخترع كتلة مزدوجة شمال/ جنوب أو الغرب / الإسلام

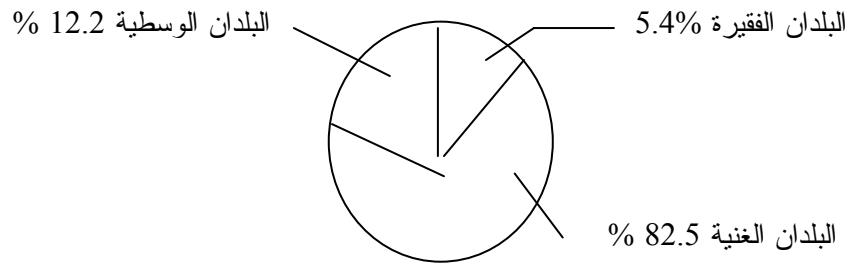
ب- قاعدة تعميم النموذج:

إن طبيعة العالم، وتشعب مشاكله، وغازرة ثقافته وتنوعها، قد أحبطت الرؤى الكبرى التي تريد أن تختصره في نموذج واحد (نهاية التاريخ)، من ذلك أن أزمة القوميات التي اندلعت في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، والحرب في البوسنة وكوسوفو، وما أثارته من انقسامات بين الدول الكبرى، قد بددت وهما مزدوجا فالحديث عن نظام دولي جديد قائم على أساس حقوق الإنسان وهم، والكلام عن سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة (PESC) وهم آخر، وهو ما دفع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي إلى اعتبار " أن قيام مشروع اقتصادي وسياسي وحده الكفيل بحماية القارة الأوروبية من الخطرين الأساسيين اللذين يلوحان بوضوح في الأفق، وهما القوميات من جهة، والإسلام من جهة أخرى"¹⁹.

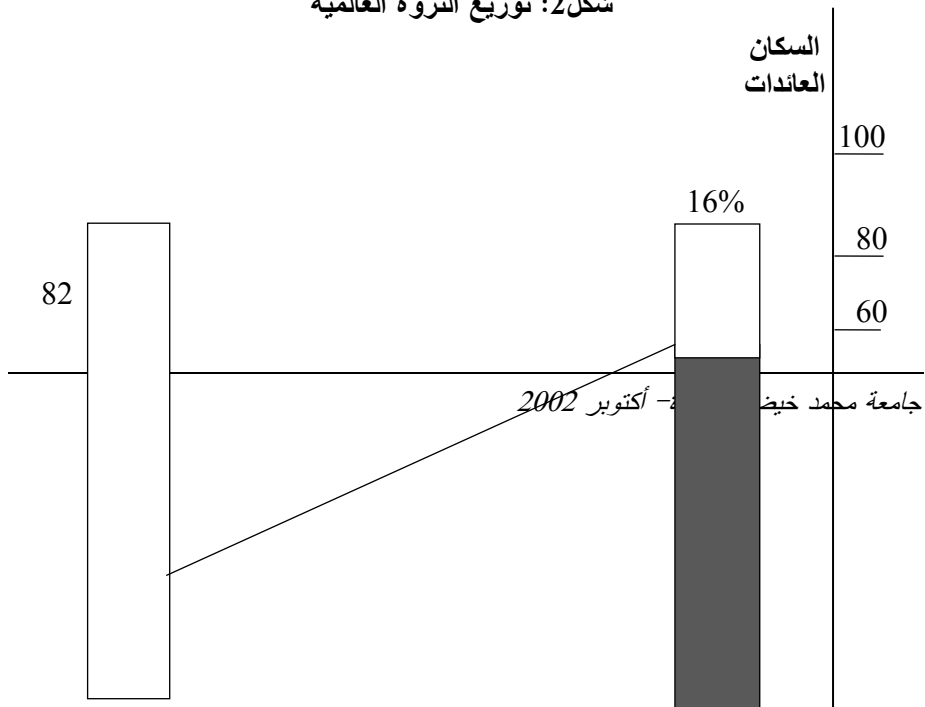
هذه الملاحظة التي أوردها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي تقودنا للتوقف قليلا عند قاعدة تعميم النموذج، التي يراد بها إقامة نظم متشابهة في الاقتصاد والسياسة ونمط الحياة وأنظمة السلوك، حيث يستعاض عن المجتمع بمفهوم السوق، وعن الإنسان المنتج بمفهوم الإنسان المستهلك، وهو الشيء الذي نلاحظه، حيث أخذ اقتصاد السوق يفرض نفسه يوما بعد يوم، كنموذج عالمي مرجعي من جهة، و تطور جديد لتقسيم العمل الدولي على أساس تحول الجنوب إلى ممول بالمواد الأولية، وسوق استهلاكية لمنتجات الشمال (منطق التبادل الحر) من جهة أخرى، "إن اقتصاد السوق يتجه نحو تقليص قيمة الكائنات والأشياء إلى قيمها النقدية، ويقترح فكرة الثراء هو المقياس الأخير لنجاح الإنسان والمجتمعات، ويفرض هيمنة المادة على الروح"²⁰.

هذا على المستوى الاقتصادي أما على المستوى السياسي فيجرى الترويج لفكرة الديمقراطية القائمة على أساس الحريات الفردية كخيار لضمان الاستقرار والتنمية، وهنا نتساءل هل يمكن أن تتم عملية استنساخ ونقل هذا النموذج لينطبق على الحقائق الاجتماعية والإنسانية المعقدة والمتنوعة عبر العالم بصفة عامة وعلى العالم العربي الإسلامي بصفة خاصة ؟

شكل 1 : توزيع الثروة العالمية



شكل 2: توزيع الثروة العالمية



		40
الشمال	% 84	20
الجنوب		%
18		

المصدر : 0
 Abdelhamid Brahimi :Justice Sociale et Développement en économie Islamique(Paris : Pensée universelle , [1993 ?]),P 196

الهوامش:

- 1- ناصف يوسف حتي: أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟، جريدة المساء 9 أكتوبر 1996، ص5.
- 2- أنظر: سمير أمين: قضايا استراتيجية في المتوسط، ترجمة: سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، 1992، ص 17.
- 3- جون كرسنوف روفين: أوهام الأباطورية وعظمة البرابرة، ترجمة أمل أبي راشد، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ط 1 1995، ص26.
- 4 - سمير أمين: مرجع سابق، ص 56 .
- 5 - جان بيبير شوفنمان: حرب الخليج دفعتني للاستقالة، دار الأهالي، لبنان، ط 1 1993، ص ص 111- 176.
- 6 - جون كرسنوف روفين: مرجع سابق، ص ص 258 - 262.
- 7- ناصف يوسف حتي: مرجع سابق، ص 5.
- 8- Larabi Jaidi et Fouad Zaime: L'union européenne et la méditerranée: une nouvelle génération d'accords?, l'annuaire de la méditerranée, publisud, Paris 1996, p98 .
- 9- Zaki Laidi: Qu'est que la globalisation?, L'annuaire de la méditerranée, publisud , Paris 1997, p60.

- 10- عبد الحميد ابراهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1996، ص ص 382 - 383 .
- 11- Christian Deblock et Dorval Brunelle: Une intégration régionale. stratégique: Le cas nord-américain , Etudes internationales, Vol XXIV, n^o 3 septembre 1993, p597.
- 12- رمضان عبد الله : تحولات الاقتصاد العالمي:توازنات الثروة والقوة، مجلة قراءات سياسية، السنة الخامسة، العدد الثالث، صيف 1995، ص 83 .
- 13- انظر: جون كرسنوف روفين: مرجع سابق، ص ص 19 - 39 .
- * -انظر: Bernard Lewis: Islam and the west , oxford ,1993.
- 14- محمد سيد احمد:التناوب والتكامل حول البحر المتوسط، السياسة الدولية، أبريل 96 ، العدد 24، السنة 1992، ص 28.
- 15- Daniel. j.Grange et François Burgat: Islam importé ,Islam exporté ; L'annuaire de la méditerranée, publisud , Paris 1997, pp 243 - 252
- 16- Bichara Khader : Le partenariat euroméditerranéen après la conférence de Barcelone, L'harmattan, Paris 1997 , p14 .
- 17- نوال السباعي: مؤتمر برشلونة: الطموحات و الواقع، قضايا دولية، العدد 310، السنة السادسة، 11ديسمبر 1995، ص 29.
- 18- جون كريستوف روفين: مرجع سابق، ص 42 .
- 19- Fondation pour le progrès de l'homme , bâtir ensemble l'avenir de la planète, le monde diplomatique , 41^{er} année , n^o 481, avril 94.
- 20- نادر محمد عزيزة: العلاقات العربية الأوربية: حاضرها ومستقبلها، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس 1992، ص 83-84 .